إشكالية تنمية الصادرات ودورها في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009 -2018)

The problem of export development and its role in supporting economic growth in Algeria during the period (2009-2018)

قاسيمي نوال *، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة-الجزائر

رسول حميد، مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية، جامعة اكلي محند اولحاج البويرة-الجزائر

تاريخ الاستلام : 2022/01/25 ؛ تاريخ المراجعة : 2022/04/28 ؛ تاريخ النشر : 2022/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على إشكالية تنمية وترقية الصادرات في الجزائر و دورها في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2009 الى 2018 ، ومن خلال الإشكالية توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها: هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية مقابل مساهمة ضعيفة للصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي كونها تواجه العديد من التحديات و العقبات، باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى و جاءت عدة توصيات اهما: فتح المجال امام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتوجه نحو الأسواق الخارجية و ذلك من خلال توفير الدعم اللازم لها ، و العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بدوره يعمل على تنشيط العمل الإنتاجي لتشجيع التصدير خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: صادرات، نمو اقتصادي، صادرات خارج المحروقات.

تصنيف JEL:F43 ، O11

Abstract: This study aims to shed light on the problem of developing and promoting exports in Algeria and its role in supporting economic growth during the period from 2009 to 2018. Hydrocarbons support economic growth as it faces many challenges and obstacles, given that the Algerian economy is primarily a rentier economy, and several recommendations were made, including: Opening the way for small and medium enterprises to head towards foreign markets by providing the necessary support for them, and working to attract Foreign direct investment, which in turn activates production work to encourage exports outside of hydrocarbons.

Keywords: exports, economic growth, non-hydrocarbon exports.

Jel Classification Codes: F43،O11.

* المؤلف المرسل:n.kacimi@univ-bouira.dz

I- تمهيد :

تحظى الصادرات بأهمية كبيرة في الاقتصاديات المتقدمة و النامية، و ذلك لما تحققه من مكاسب و عائدات من شانها تحريك عجلة النمو الاقتصادي، الذي يعد في الوقت الحالي من اهم الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها، اذ لا يمكن تصور عملية تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدلات عالية و مستمرة من النمو الاقتصادي، والجزائر باعتبارها من الدول النفطية تواجه العديد من التحديات الاقتصادية نتيجة اعتمادها على صادرات المحروقات بالدرجة الأولى، مقابل مساهمة ضعيفة للصادرات خارج المحروقات ، فالمحروقات تعد من الموارد الناضبة و أسعارها تتحدد في الأسواق العالمية، اذ لا يمكن للدول النفطية التحكم فيها مما يجعلها دائما عرضة للصدمات الخارجية، من هنا وجدت الجزائر نفسها امام حتمية تنمية وترقية صادراتها نظرا لدورها الكبير في دعم النمو الاقتصادي وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال تنمية الصادرات من اجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستقرة.

انطلاقا مما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى مساهمة تنمية وترقية الصادرات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ولمعالجة إشكالية البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

- هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية مما فرض على السلطات الجزائرية إيجاد الحلول من اجل تنويع صادراتها.
- وجود علاقة ضعيفة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوع النمو الاقتصادي بالنسبة للدول ذات التبعية النفطية والتي تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات مما جعل موضوع ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات من الموضوعات المهمة التي تعتمد عليها من اجل تخفيف سيطرة القطاع النفطي على اقتصاداتها والتحول من اقتصاد احادي المورد الى اقتصاد متعدد الموارد.

حدود الدراسة:

هذه الدراسة تدرس إشكالية تنمية الصادرات ودورها في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009-2018.

منهج الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل واقع الصادرات الجزائرية خلال الفترة من 2009الى 2018 ودورها في دعم النمو الاقتصادي، وتتبع اهم الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية من اجل ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

الدراسات السابقة: تتعدد البحوث والدراسات الاقتصادية التي تتقاطع وبحثنا من خلال تطرقها للمتغيرات التي تضمنها بحثنا والتي نوجزها فيما يلي:

- **دراسة "فريدة لرقط"** حول افاق تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات من تحقيق اندماج كفء في الاقتصاد"، دراسة تحليلية تناولت من خلالها العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات وكفاءة اندماج الاقتصاد الجزائري، اعتمدت فيها على مؤشر القيمة المضافة ومعدل الإنتاجية لدراسة كفاءة الإنتاج الوطني خارج المحروقات وتوصلت في الأخير الى ضرورة دعم الفروع الصناعية كي تكون نقطة انطلاق لتنويع الصادرات خارج المحروقات من اجل المشاركة بكفاءة في السوق الدولية وتحقيق المكاسب من الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- **دراسة "حمزة العوادي وجمال خنشور** تناولت موضوع إشكالية ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2015)، اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشر الصادرات الصناعية خارج المحروقات

وكذا معالم السبل الكفيلة بتحقيق ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات، توصل الباحثان الى ان الصادرات الجزائرية غير النفطية تملك فرصا أفضل للتوسع والتوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل.

- **دراسة "حملاوي ابتسام** تناولت العلاقة بين تنمية الصادرات غير النفطية ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر، اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج السببي، من خلال دراسة قياسية لأثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي وتحديد اتجاه العلاقة بينهما باستخدام اختبار "فرنجر" والذي يتطلب اختبار جذور الوحدة لبيانات الدراسة لتحديد سكون السلاسل الزمنية ويتم ذلك باستخدام اختبار "ديكي فولر" ،توصلت الى ضعف مساهمة الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات الوطنية مما انعكس سلبا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة سببية في اتجاه واحد من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الى معدل نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

من خلال ما سبق نجد ان الدراستين الأولى والثانية تناولت متغيرة واحدة تمثلت في الصادرات خارج المحروقات دون ربطها بالنمو الاقتصادي، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في كلا الدراستين، في حين الدراسة الأخيرة اشتركت مع دراستنا في ربطها بين المتغيرتين (الصادرات والنمو الاقتصادي) واختلفت معها في طريقة الدراسة حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى المنهج السببي (دراسة قياسية).

I.1– الاطار النظري للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

I.1–1 –ماهية الصادرات :

تحظى الصادرات باهتمام بالغ الأهمية نظرا لكونها تمثل الوجه الذي تظهر به الدول خارج حدودها، حيث تلجا الدول اليها من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

– مفهوم الصادرات واساليبها:

الصادرات "تعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية الى دول وأسواق علمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق اهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع وفرص عمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنلوجية جديدة" (قريبي، 2014)

ويوجد في التصدير اسلوبين هما: (بهلول، 2011)

– **التصدير المباشر:** في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه الى الأسواق الأجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء.

– **التصدير غير المباشر:** لا تتولى فيه المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للسواق الخارجية، انما توكل المهمة الى جهات خارجية سواءا كانوا من نفس البلد او خارج البلد.

– أهمية الصادرات:

تتمثل أهمية الصادرات في النقاط التالية: (حمري و البز، 2019)

- تسمح بتماشي المنتجات مع المعايير التي تضمن مستوى معين من الجودة التي تسمح بقبول المنتج في السوق المصدر اليه.
- هي المصدر الأساسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد.
- التصدير يعني التواجد في السوق الخارجية بمنتجات قابلة للمنافسة.
- التصدير يعني الحصول على أكبر حصة سوقية وهذا التواجد يدعم تنافسية المنتج المحلي مما يعمل على زيادة وتطوير المنتجات.
- التصدير يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في السوق سواءا من حيث التكنلوجيا المستخدمة او السعر او الجودة.
- على مستوى التنافسية الدولية يشير التصدير الى مدى تميز اقتصاد معين بالمردودية والتكلفة الدنيا أي تخفيض تكاليف الإنتاج وصولا الى احتلال تنافسية اقوى وبالتالي الاستحواذ على شريحة سوقية أكبر مما الاعمال والارباح.

– دوافع التصدير:

يمكن حصر مسببات ودوافع التصدير فيما يلي: (عقومة و جنيدي، 2020)

ا) دوافع التصدير على مستوى السياسة العمومية:

- زيادة احتياط النقد الأجنبي.
- مساعدة الصناعات على البقاء والنمو.
- تعزيز الرخاء في المجتمع عن طريق تحسين الإنتاجية الوطنية.
- خلق فرص عمل.
- تشجيع واضعي السياسة على تنفيذ برامج تهدف الى مساعدة الشركات على تحسين أدائها في المجال التصديري.

ب) دوافع التصدير على مستوى الشركات:

- تستخدم الشركات النشاط التصديري من اجل تحسين عملياتها الإدارية وذلك على المستوى المحلي.
- زيادة الأداء العام.
- الاستفادة من وفورات الحجم.
- البحث عن الفرص في الأسواق.

I.1 – 2– النمو الاقتصادي

– مفهوم النمو الاقتصادي وشروطه:

النمو الاقتصادي هو " حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي او اجمالي الدخل الوطني، بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد الحقيقي" (عجمية ، 2000)

كما يعرف بانه " الارتفاع الحاصل في الناتج المحلي الصافي الحقيقي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة " (مدحت، 1999)

ولتحيق النمو الاقتصادي يشترط توفر ثلاث مكونات أساسية وهي: (كبداني، 2013)

– تراكم راس المال: مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية.

– النمو السكاني: بالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان الى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع والتي تكون بدورها طبقات من قوى العمل.

– التقدم التكنلوجي: الذي يعتبر اهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في راس المال البشري.

– تصنيفات النمو الاقتصادي:

توجد عدة تصنيفات للنمو الاقتصادي، اذ يمكن تصنيفه بالمقارنة مع النمو السكاني، كما يمكن تصنيفه من خلال مدى التخطيط له. (بعوني، 2017)

في حال ما إذا صنفنا النمو الاقتصادي مقارنة بالنمو السكاني فإننا نجد نوعين من النمو الاقتصادي هما:

- **النمو الاقتصادي الموسع:** يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل الكلي يتم بنفس معدل نمو السكان، أي ان الدخل الفردي ساكن.
- **النمو الاقتصادي المكثف:** يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل الكلي يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع.

اما إذا صنفنا النمو الاقتصادي من خلال مدى التخطيط له فإننا نجد ثلاثة أنواع وهي:

- **النمو الاقتصادي التلقائي:** وهو ذلك النمو الذي ينبع من بشكل عفوي من القوة الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون اتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني.
- **النمو الاقتصادي العابر:** هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة استمرارية والثبات وانما يأتي استجابة لدور عوامل طارئة.
- **النمو الاقتصادي المخطط:** هو ذلك النمو الذي ينشا نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد ومتطلبات المجتمع.

I.1 – 3– علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

لم تقتصر العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي على العصر الحديث، الذي شهد تجارب ناجحة نظريا وتطبيقيا، بل حفر التاريخ الاقتصادي بآراء مفكرين اقتصاديين عدة، اعطوا الصادرات مكانتها المرموقة المستحقة كركن أساسي في رحلة النمو الاقتصادي، فالتجاريين كان هدفهم زيادة ثروة الدولة وذلك عن طريق زيادة رصيدها من الذهب والفضة، والسياسة التي كانت متبعة هي ضرورة تكوين فائض في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات على الواردات وفرض قيود على التجارة الخارجية، من هنا تبدو أهمية تشجيع الصادرات عند التجاريين و ضرورتها بما يسمح بتدفق المعدن النفيس الى الدولة، لكن هذه تراجعت مع ظهور عدد من المفكرين أمثال ادم سميث و دافيد ريكاردو ، جون ستيوارت ميل الذين قدموا ما يعرف بالنظرية التقليدية " الفكر الكلاسيكي" حيث اعتمدت أفكارهم على مبدا التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالتالي حرية التجارة الخارجية. (مختاري و بلحنافي، 2019)

وتعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية و دعمها الكلاسيك الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات و النمو الاقتصادي، حيث تشير ان الزيادة او التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدا التخصص في انتاج سلع الصادرات ، و هذا بدوره يؤدي الى تحسين مستوى الإنتاجية و رفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات ، و بالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية الى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية ، و عليه يصبح دور الصادرات بمثابة الة النمو التي تحرك او تدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية. (العبدلي، 2005)

اما كينز فقد اعطى أهمية كبيرة للصادرات حيث اعتبرها أحد مكونات الدخل القومي وظهر ذلك في صياغته لدلة الطلب الفعال التي هي كالتالي: $Y=C+I+G+X-M$ ،كما أبرز كينز أيضا الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات، والذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة اكبر من الزيادة في الصادرات. (مختاري و بلحنافي، 2019)

والجدير بالذكر ان ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الاستهلاك التكنلوجي وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل، ولهذا يجب ان تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول.

I.2 –تطور الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009–2018)

I.2– 1–تطور الصادرات في الجزائر خلال الفترة(2009–2018)

من خلال الجدول(01) نلاحظ ان صادرات المحروقات تهيمن بشكل كبير على هيكل الصادرات الجزائرية حيث تمثل 97% من اجمالي الصادرات ، اما الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة قليلة لا تتجاوز 3% من القيمة الاجمالية للصادرات، و بتتبع تطور قيمة الصادرات خلال سنوات الدراسة نجد ان قيمة الصادرات ابتداءا من سنة 2015 بدأت في التراجع حيث بلغت (37787 مليون دولار) بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في حين بلغت اعلى مستويات لها في سنة 2011 و 2013 و ذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات(بلغ سعر البرميل 109.55 دولار) ، و بالنظر الى نسبة صادرات المحروقات بعد 2015 نجدها في انخفاض في المقابل نسبة الصادرات خارج المحروقات في ارتفاع ، الا ان هذا الارتفاع النسبي يرجع في حقيقية الامر الى الانخفاض المحسوس في اجمالي الصادرات و ليس لارتفاع قيمة هذا النوع من الصادرات ، و في الأخير نجد ان الصادرات في الجزائر مرتبطة أساسا بأسعار المحروقات حيث أي تغير يحدث في مستوى أسعار المحروقات ينعكس بدوره على مستوى الصادرات ، و بالرجوع الى أسعار المحروقات نجد انها تخضع دوما الى التغيرات في الأسواق العالمية بالتالي من الصعب على الدول المصدرة للمحروقات التحكم فيها.

I.2–2 تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2009–2018) :

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات على أداء النشاط الاقتصادي لذا سوف نتطرق الى تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ونسبة مساهمة اهم القطاعات الاقتصادية في تكوينه.

نلاحظ من خلال الجدول (02) ان معدل النمو كان متذبذب طيلة فترة الدراسة حيث تراوحت نسبته ما بين 1.6% و 3.8% ، اما بالنظر الى نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ ان نسبة مساهمة قطاع المحروقات اكبر من باقي القطاعات حيث بلغت نسبته كمتوسط خلال فترة الدراسة 27.57%، ليأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بمتوسط قدره 24.05%،

ثم يليه كل من قطاع البناء و الاشغال العمومية و قطاع الفلاحة بنسب متقاربة حيث بلغت نسبتيهما كمتوسط 10.61% و 10.15% على التوالي، اما قطاع الصناعة نسبة مساهمة ضعيفة جدا بلغت 5.11% كمتوسط خلال الفترة المدروسة.

و في الأخير نجد قطاع المحروقات هو القطاع المحدد للأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع بالدرجة الأولى وكذا ارتفاع أسعاره وتقلباته، حيث على الرغم مما تحققه الصادرات خارج المحروقات من دعم للنمو الاقتصادي في أي بلد، هذا الامر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري، أي ان الاقتصاد الجزائري من اكثر الاقتصاديات تركزا و اقلها تنويعا ، حيث يعتمد على صادرات المحروقات بالدرجة الأولى مما يجعله دائما عرضة للصدمات الخارجية، و من اهم المخاطر التي تهدد الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي خطر تشجيع الاستغلال المكثف للمحروقات على حساب الاستغلال العقلاني لها مما يؤدي حتما الى نضوب هذا المورد الغير المتجدد في ظل عدم استغلال بدائل جديدة ،كما ان اعتبار الازدهار المالي الذي يكون ناجم عن عائدات قطاع المحروقات مظهرا من مظاهر التنمية من اهم المخاطر التي تهدد الاقتصاد.

I.3 –الإجراءات المتخذة لترقية الصادرات في الجزائر و اهم الدروس المستفادة من تجارب بعض الدول

قبل التطرق للإجراءات التي اتخذتها الجزائر لترقية وتنمية صادراتها سوف نعرض اهم المشاكل والعقبات التي تعترض العملية التصديرية في الجزائر خاصة في مجال الصادرات خارج المحروقات.

I.3– 1– مشاكل التصدير في الجزائر

تتمثل اهم هذه المشاكل فيما يلي: (مصطفى ، 2021)

1- غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا منها.

2- ضعف الإنتاج الوطني حيث ان معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف لنا ان نقوم بتصديرها.

3- ضعف الاستثمار الوطني والاجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى راسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار، إضافة الى انتشار المحسوبية والرشوة والفساد الإداري والمالي.

4- نقص الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها رغبة وقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.

5- اغراق السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة والمقلدة خاصة الصينية منها وذات الأسعار المنخفضة، ما اثر على المنتجات وادى الى افلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.

6- سيطرة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية على بعض مجالات النشاط الاقتصادي، واستفادتها من الدعم المستثمر للدولة رغم ضعف أدائها وقلة جودة منتجاتها، ما أدى الى عدم بروز مؤسسات خاصة قوية يمكنها ان تلبي الاحتياجات الوطنية وتتوجه نحو التصدير.

7- عدم وجود انتظام في عمليات التصدير خاصة بالنسبة للمنتجات الفلاحية، وهذا لعدم التحكم في الإنتاج، ولغياب استراتيجية فلاحية واضحة لدى الدولة ولدى الخواص.

8- ضعف شركات نقل البضائع الوطنية سواءا البحرية او الجوية، واحتكار خدمات النقل من قبل شركات اجنبية، وفرض شروطها واسعارها المرتفعة على المتعاملين الجزائريين.

I.3 –2 – اهم العقبات التي تعترض الصادرات خارج المحروقات

– العقبات المرتبطة بالطلب الخارجي: وتتمثل في: (حملاوي ، 2017)

- **القيود الحمائية:** تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية العديد من القيود التي تؤثر على تنافسيتها، خاصة الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية.
- **تحديات المنافسة الخارجية:** الصادرات غير النفطية الجزائرية غير متكافئة مع المنتجات المماثلة لها في تلك من حيث الجودة والسعر.

– **العقبات المتعلقة بعرض الصادرات**: تتمثل هذه العقبات فيما يلي:

- **ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي**: بسبب تشابك ضيق حجم السوق المحلية مع الطرق الفنية للإنتاج.
- **التبعية التكنلوجية**: يتأتى مصدر التكنلوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية من استيراد الآلات والمعدات نظرا لضعف القاعدة التكنلوجية الجزائرية، إضافة الى استيراد القطاع الخاص المعدات المستخدمة، التي لا تحقق المواصفات القياسية للإنتاج.
- **انخفاض مستويات الجودة**: ان المنتجات الجزائرية غير مطابقة لمعايير الجودة العالمية، بسبب عدم تطبيق نظام الجودة الشاملة **ISO 9000**، فانخفاض الوعي حول أهمية المواصفات القياسية العالمية والمعايير الجزائرية المحددة من قبل الهيئة العامة للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة، تعد من أكبر العقبات التي تعترض التصدير.
- **مشاكل التسويق الدولي**: يؤدي نقص الخبرة التسويقية خاصة لدى المصدرين الجدد الى انعدام الثقة في إمكانية اكتساب أسواق خارجية، عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الأسواق العالمية والسلع المنافسة ومستويات أسعارها.

ولترقية الصادرات الجزائرية خاصة ما تعلق بالصادرات خارج المحروقات اتخذت الدولة جملة من الإجراءات تمثلت في جملة من التسهيلات الجمركية والمالية واستحداث إطار مؤسساتي تمثل في بعض الهيئات المساعدة.

I.3 –3– الإجراءات المتخذة لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تتمثل هذه الإجراءات في التسهيلات الجمركية والتسهيلات المالية والضريبية بالإضافة الى استحداث إطار مؤسساتي تمثل في بعض الهيئات المساعدة.

–التسهيلات الجمركية:

تتمثل فيما يلي: (بومعزة ، 2017)

- الاعفاء من دفع الحقوق الجمركية: فالأصل في التعريفة الجمركية هي كونها رسوم تفرض على السلع الداخلة او الخارجة من البلاد، لكن الاستثناء هو تخفيض هذه الرسوم وفي بعض الأحيان الغاءها، من اجل تحقيق المصالح العامة للدولة كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- تسهيلات في المراقبة الجمركية: حيث تتولى إدارة الجمارك اجراء الفحص الجوهري بهدف مراقبة تدفق السلع والبضائع باعتبار الجمارك ممر عبورها، وبالتالي السماح او غلق العبور على البضائع المشكوك فيها.
- الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية: وهو ما تبناه المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 10/98 المتضمن تعديل قانون الجمارك، حيث تمكن هذه الأنظمة من تخزين البضائع وتحويلها واستعمالها او نقلها بتوقيف الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكذلك الرسوم والحقوق الجمركية الأخرى، وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضع لها.

–التسهيلات المالية:

تتمثل في تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواءا لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، او اثناء العملية التصديرية (تغطية 80% من مصاريف النقل) (زواوي، 2017)، وتتمثل هذه القروض في كل من قروض التمويل الأولية الخاصة بالتصدير وقروض المورد (قروض للتمويل متوسط وطويل الاجل)،

– التسهيلات الضريبية:

لتشجيع الصادرات عملت الدولة على منح إعفاءات ضريبية على النشاط المهني والقيمة الضافة والضريبة على الشركات تمثلت فيما يلي: (صالحي، 2021)

– الاعفاء من الضريبة على النشاط المهني:

تم استثناء من حساب الضريبة على النشاط المهني مبلغ عميات البيع، النقل، التسويق المتعلق بالأشياء والسلع الموجهة مباشرة للتصدير.

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات:

حسب المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة فان الإعفاءات الضريبية تمنح حسب رقم الاعمال المحقق بالعملة الصعبة، وللاستفادة من هذه الإعفاءات يتم تقديم وثيقة للمصالح الضريبية المختصة من طرف الشركات تثبت تحويل المداخيل بالعملة الصعبة لاحد البنوك الجزائرية.

– الاعفاء من الضريبة على رقم الاعمال:

وهي تخص:

- الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة: يكون الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على شراء او استيراد السلع المنجزة من طرف مصدر او موجهة للتصدير او إعادة التصدير، او اشتراكهما في تعليب وتغليف المنتجات الموجهة للتصدير وكذلك الخدمات المرتبطة مباشرة بعملية التصدير.
- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة: حسب المادة 13 من قانون الضرائب على رقم الاعمال فان الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تخص عمليات البيع المتعلقة بالسلع المصدرة.

كما قامت الجزائر باستحداث اطار مؤسساتي لترقية الصادرات خارج المحروقات تمثل في بعض الهيئات المساعدة وهي:

- **انشاء الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير** SAFEX": سنة 1971، وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تعمل على ترقية الصادرات من خلال توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية، والتعريف بالمنتجات الوطنية في الخارج، وتنظيم معارض وطنية ودولية لخلق جسور التواصل بين المؤسسات الوطنية والأجنبية والتعريف بالمنتوج الوطني، كما تعمل على تمكين المؤسسات الوطنية من المشاركة في المعارض خارج الوطن. (مصطفى ، 2021)
- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية 'ALGEX'**: تأسست عام 2004 وهي ' مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي' ومن بين المهام التي تقوم بها في (تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنشيط المبادلات الخارجية الموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات غير النفطية، تحليل الأسواق العالمية واجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية) (قاسمي ، 2014)
- **الصندوق الخاص لترقية الصادرات'FSPE '**: تم تأسيسه بموجب قانون المالية لسنة1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح اعانات الدولة عن طريق هذا الصندوق لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات او تقدم خدمات لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري وينشط في مجال التصدير، ويتم تحديد مبلغ اعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة،

وهناك خمس مجالات اعانة مقررة:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض في الخارج.
- جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية.
- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية والموجهة للتصدير. (صالحي، 2021)
- **الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات' CAGEX '**: انشات هذه الشركة سنة 1996 حيث تكلف بتامين وضمان العمليات الموجهة للتصدير من كل الاخطار المترتبة عن عملية التصدير، وتقديم النصائح والمساعدة للمصدرين وتزويدهم بالمعلومات الاقتصادية والقانونية الضرورية. (قريبي، 2014)

- **الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين' ANEXAL'** : تأسست الجمعية قي 2001 قصد دفع المتعاملين العموميين و الخواص لإيجاد هيئة تشكل قوة اقتراح واستشارة رسمية للسلطات العمومية لتحديد و معالجة مختلف المشاكل الميدانية التي تواجه المصدريين ، و تحسين مستوى المؤسسات الجزائرية دفعها للحصول على شهادة الايزو. (قاسمي ، 2014)
- **انشاء مناطق حرة:** تم انشاء هذه المناطق في اطار قانون ترقية الاستثمار حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف بعض منها داخل التراب الوطني شريطة ان لا تتعدى نسبة التصريفات 20% من الإنتاج. (حمشة ، 2013)

وبالرغم من استحداث هذه المؤسسات في الجزائر الا ان الصادرات خارج المحروقات لا تزال ضعيفة مقارنة بصادرات المحروقات مما يستدعي وضع استراتيجية واضحة ترمي الى التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

I.4– تجارب بعض الدول في تنمية الصادرات

I.4–1–تجربة اليابان: تعبر التجربة اليابانية نموذجا ناجحا تحذى به كل الدول التي تسعى لتنمية اقتصادها، حيث تتمثل أبرز العوامل التي ساعدت على ترقية الصادرات في اليابان فيما يلي:

– انتهجت الحكومة اليابانية سياسة استهدفت توفير المساعدات والدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إدراكا لأهميتها في تحقيق التنمية.

– **الاهتمام بالجودة:** لاقت إدارة الجودة الشاملة صدى واسعا جدا في اليابان وتبنتها جميع المصانع و المعامل، حتى أصبحت مطبقة في جميع انحاء العالم.

– **الاعتماد على التسويق الاستراتيجي:** حيث ان البيانات التسويقية للشركات اليابانية و المطبقة في الواقع العملي ما هي الا صورة اصلية لما هو موجود بالمراجع العلمية ، من خلال قيام الشركات بتحديد احتياجات المستهلك و رغباته بعناية كاملة في أسواقها المحلية و الدولية ، و تطوير المنتج الذي يفي بهذه الاحتياجات و الرغبات.

بالإضافة الى ما سبق قامت اليابان بإنشاء العديد من المكاتب في العالم التي تعمل على توفير المعلومات الازمة عن الأسواق الدولية و الفرص المتاحة للتصدير، لتوضع تحت تصرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و توفير نظام متكامل لتنمية الصادرات منذ عام 1958 و تحفيز الشركات على تنمية صادراتها، و لتحقيق ذلك أصدرت اليابان عدة قوانين و تنظيمات من أهمها نظام خصم نفقات التصدير من وعاء الضريبة (العوادي ، 2018)

I.4– 2–تجربة كوريا الجنوبية: حققت كوريا الجنوبية تنمية اقتصادية واجتماعية كبيرة عن طريق تنمية صادراتها على الرغم من قلة مواردها الطبيعية وزيادة عدد سكانها، وتعود أسباب النجاح الكوري الى أربعة مراحل مرت بها عملية التصنيع وهي: (قريبي، 2014)

- التحول من سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات الى سياسة التصنيع الموجه الى التصدير.
- نمو الصناعات الثقيلة والكيماوية حيث تم العمل على تطوير الصناعات الكيماوية وزيادة مساهمتها في السلع التصديرية.
- التصحيح الهيكلي للقطاع الصناعي، حيث قامت السياسة الاقتصادية الكورية على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن مع إعطاء الأولوية الى الصناعات الثقيلة وكثيفة راس المال وتطوير النسيج وصناعة السيارات.
- تطبيق عولمة القطاع الصناعي الكوري استجابة لتحديات العولمة وتطبيقات اتفاقيات منظمة التجارة العلمية.

كما ارتكزت استراتيجية تنمية الصادرات الكورية على مجموعة من المحاور أهمها: (دحو، 2016)

– التدعيم المباشر والغير المباشر للقطاعات التصديرية الكورية: وذلك من خلال الإجراءات التالية:

– مزايا ضريبية للشركات المصدرة للخارج مثل خصم مصاريف التسويق والإعلان والمعارض في الخارج.

– منح قروض قصيرة الاجل بأسعار فائدة تفصيلية للمؤسسات متوسطة الحجم والصغيرة المرتبطة بالنشاط التصديري.

– معالجة المشاكل التي يواجهها المصدرون بحسم وسرعة.

– انشاء المناطق الصناعية التصديرية: حيث شجعت الحكومة الكورية انشاء المناطق الصناعية التصديرية في العديد المناطق.

– اصلاح السياسة المالية: قامت كوريا في هذا المجال باتباع ضريبة القيمة المضافة، وقد وفرت هذه الضريبة عوائد ضخمة لتمويل حوافز الاستثمار في الصناعة خاصة التصديرية منها.

I.4–3–التجربة الماليزية: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة المحرك الأساسي للنجاح المذهل للنشاط التصديري الذي تحقق في ماليزيا، حيث عملت ماليزيا على تنويع صادراتها و الاعتماد على التصنيع و تنويع أسواقها التصديرية ، فعملت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح العديد من التحفيزات مثل التخفيضات الضريبية و كذا تطبيق استراتيجية المناطق الحرة عام 1972 حيث تقوم ماليزيا بمساندة المصدرين من خلال العديد من الخدمات التي تقدمها مؤسسات حكومية وخاصة، كما تقوم الحكومة بتيسير التصدير من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بتركيزها على موقع واحد ممثلة في هيئة التنمية الصناعية الماليزية التي تجمع كبار المسؤولين في الوزارات المختلفة ذات العلاقة بالموافقة على الاستثمار الأجنبي بالإضافة الى توفرها على مناخ تصديري ملائم في مجال الاعمالوذلك من خلال :

– توفرها على بنية تحتية متميزة من وسائل النقل ونظام تعليمي ممتاز، وعمالة يافعة ومتدربة ومتعلمة واسعارها منافسة.

– حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال سن القوانين الجديدة التي تعمل على ذلك.

– الرقابة على الصرف الأجنبي، حيث تتبع ماليزيا ومنذ زمل طويل نظام صرف اجنبي حر وتتمتع الأرباح وراس المال بحرية التحويل. (قريبي، 2014

كما تبنت الحكومة الماليزية العديد من السياسات التي تهدف الى تحفيز الصادرات أهمها: (دحو، 2016)

– **الحوافز الجمركية:** تمثلت في إعفاءات جمركية لمستلزمات انتاج السلع المخصصة للتصدير، وتبسيط وتسهيل إجراءات التصدير وتسهيل استردادها للضرائب الجمركية.

– **الحوافز الضريبية:** تمثلت في الاعفاء الضريبي الكامل للأنشطة والصفقات المتعلقة بالتصدير، والاعفاء من ضريبة الإنتاج على السلع التي يتم تصديرها او تلك التي تدخل في انتاج سلعة يتم تصديرها.

وفي الأخير نجد ان تجارب هذه الدول التي تعد من اهم التجارب الناجحة في مجال تشجيع الصادرات انعكست إيجابيا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي فيها، لذا على السلطات الجزائرية الاستفادة من هذه التجارب من اجل الانتقال من التصدير الأحادي الى التصدير المتعدد والخروج من التبعية الدائمة لقطاع المحروقات.

II – الخلاصة :

لا تزال الجزائر غير قادرة على تنويع هيكل صادراتها بما يسمح للصادرات خارج المحروقات في المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي، بالرغم من تبنيها العديد من الإجراءات واستحداثها لمجموعة من المؤسسات لدعم وترقية صادراتها خارج المحروقات، والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات لكونه مورد ناضب وشديد التأثر بالتغيرات الخارجية لا يمكن الاعتماد عليه في بناء الاقتصاد على المدى الطويل مما يحتم على الجزائر إيجاد بدائل اقتصادية لتحقيق معدلات مرتفعة ومستقرة من النمو الاقتصادي.

نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضيةالاولى:** هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية مما فرض على السلطات الجزائرية إيجاد الحلول من اجل تنويع صادراتها، هي فرضية محققة لان قطاع المحروقات هو القطاع المحدد للأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع بالدرجة الأولى ويفرض على السلطات الجزائرية دائما إيجاد حلول مناسبة وفعالة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات

–الفرضية الثانية: وجود علاقة ضعيفة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر، هي فرضية محققة لأنه على الرغم مما تحققه الصادرات خارج المحروقات من دعم للنمو الاقتصادي في أي بلد، هذا الامر لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري، حيث يعتمد على صادرات المحروقات بالدرجة الأولى مما يجعله دائما عرضة للصدمات الخارجية.

– نتائج الدراسة:

– هيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية مقابل مساهمة ضعيفة للصادرات خارج المحروقات.

– الصادرات في الجزائر اقل تنويعا و اكثر تركزا مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية.

– معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذبة و غير مستقرة طيلة فترة الدراسة.

– مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة اكبر من باقي القطاعات الاقتصادية.

– تواجه الصادرات في الجزائر العديد من العقبات و العراقيل خاصة فيما تعلق بالصادرات خارج المحروقات مما جعل نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة .

– بالرغم من قيام الجزائر بعدة إجراءات و استحداث اطار مؤسساتي لترقية الصادرات خارج المحروقات الا انها لم تتمكن من رفع قيمتها مقارنة بصادرات المحروقات.

– نجاح بعض الدول في العالم مثل (اليابان و كوريا الجنوبية و ماليزيا) في الرفع من أدائها التصديري جاء نتيجة انتهاجها استراتيجية سليمة و جدية في مجال تشجيع و تنمية الصادرات، على عكس الجزائر التي نجد جميع الإجراءات المتخذة فيها ترقيعيه لم تصل الى التغيير في بنية الصادرات.

– التوصيات:

– فتح المجال امام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتوجه نحو الأسواق الخارجية وذلك من خلال توفير الدعم الازم لها.

– العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بدوره يعمل على تنشيط العمل الإنتاجي لتشجيع التصدير خارج المحروقات.

– الاهتمام بمعايير الجودة الشاملة وذلك من خلال انشاء مخابر الجودة و التحاليل ذات إمكانيات و مواصفات عالمية.

– ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تشجيع الصادرات .

– ملاحق:

الجدول (01)

تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2009–2018

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	النسبة%	الصادرات خارج المحروقات	النسبة %
2009	45194	44128	97.64	1066	2.36
2010	57053	55527	97.32	1526	2.68
2011	73489	71427	97.14	2062	2.86
2012	71866	69804	97.04	2068	2.96
2013	65917	63752	96.72	2165	3.28
2014	62886	60304	95.9	2582	4.10
2015	37787	35728	94.55	2063	5.45
2016	30026	28246	94.08	1780	5.92
2017	35191	33261	94.52	1930	5.48
2018	41168	38338	93.13	2830	6.87

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الديوان الوطني للإعلام و الإحصاء

الجدول (02)

تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 2009 الى 2018

الوحدة%

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	3.8	3.7	3.3	1.6	2.3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

الجدول (03):

مساهمة اهم القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي من 2009 الى 2017

الوحدة %

السنة	قطاع المحروقات	قطاع الفلاحة	قطاع الصناعة	قطاع البناء والاشغال العمومية	قطاع الخدمات
2009	31	9.3	5.7	11	23.6
2010	34.9	8.5	5.1	10.5	21.6
2011	35.9	8.1	4.6	9.1	20.1
2012	34.2	8.8	4.5	9.2	20.4
2013	29.8	9.8	4.6	9.8	23.1
2014	27	10.6	5	10.8	25.2
2015	18.9	11.7	5.4	11.5	27.4
2016	17.4	12.3	5.6	11.9	27.8
2017	19.1	12.3	5.5	11.7	27.3

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2012،2015،2017)

- **الإحالات والمراجع:**

1. ابتسام حملاوي . (2017). تنمية الصادرات غير النفطية من الخيارات الفعالة لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر . *مجلة التكامل الاقتصادي ، 05*(03)، صفحة 51، 52.

2. الاخضر قاسمي . (2014). اثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري. *مذكرة ماجستير*، 84، 87. باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

3. حليمة بومعزة . (2017). دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين 2000- 2015 في ظل دعم و مرافقة الدولة . *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*(18)، صفحة 95.

4. حمزة العوادي . (2018). الجودة الشاملة كمحدد اساسي لترقية صادرات المؤسسات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات . *اطروحة دكتوراه*، 38، 42. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محدم خيضر.

5. زهرة مصطفى . (2021). واقع وافاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 الى 2021. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 05*(02)، صفحة 143، 144.

6. سلمى صالحي. (جوان , 2021). واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 الى 2020. *المجلة الدولية للاداء الاقتصادي ، 04*(01)، صفحة 426، 427 .

7. سليمان دحو. (2016). التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كاداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات - دراسة واقع التمور في الجزائر-. *اطروحة دكتوراه*، 61، 62. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

8. سيد احمد كبداني. (2013). اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية. *اطروحة دكتوراه*، 30. تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.

9. عابد بن عابد العبدلي. (2005). تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية دراسة تحليلية قياسية . *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي* (27)، صفحة 9.

10. عبد الحميد حمشة . (2013). دور تحرير التجارة الخارجي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-. *مذكرة ماجستير*، 101، 103. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

11. فضيلة زواوي. (2017). اشكالية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر واجراءات ترقيتها. *07*(01)، صفحة 383.

12. فيصل مختاري ، و امينة بلحنافي. (افريل, 2019). اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*(11)، صفحة 10.

13. لحسن عقومة ، و مراد جنيدي. (2020). قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010- 2019 . *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، 08*(02)، صفحة 529.

14. ليلى بعوني. (2017). النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر 1970- 2010. *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، 06*(02)، صفحة 778.

15. محمد عبد العزيز عجمية . (2000). *التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية-*. مصر: كلية التجارة.

16. محمد مصطفى مدحت. (1999). *النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية*. مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.

17. مقران بهلول. (2011). علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970- 2005. *مذكرة ماجستير*، 08. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

18. ناصر الدين قريبي. (2014). اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر. *مذكرة ماجستير*، 83. وهران، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة وهران.

19. نجود حمري ، و كلثوم البز. (28 02, 2019). استراتيجية التصدير كالية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية . *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، 02*(01)، صفحة 61.